

## احكام عامة

المادة ٦٩ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٠ - مع مراعاة ما ورد في قانون العقوبات ، كل من يرتكب مخالفة لأحكام هذا القانون او اي نظام صادر بموجبه يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة واحدة او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكليتا هاتين العنوين .

المادة ٧١ - بعد نفاذ هذا القانون تعتبر لائحة جميع الرخص الممنوحة باصدار مطبوعات صحفية ، وعلى الراغبين اصدار اية مطبوعة صحفية التقدم بطلب الترخيص حسب احكام هذا القانون .

المادة ٧٢ - يلغى قانون المطبوعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ وكل تشريع اردني او فلسطيني مغاير لأحكام هذا القانون

المادة ٧٣ - رئيس الوزراء ووزرا الاعلام والمعدية ، يكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٧/٢/١

رئيس الوزراء  
عبد الحميد شرف

وزير الاعلام  
سمعان داود

رئيس الوزراء  
وصلي النبل

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ١ آذار سنة ١٩٦٧ م . العدد ١٩٨٨

## الفهرس

صفحة	
٣٠٢	قانون مؤقت رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٦٧
٣٠٤	قانون مؤقت رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٦٧
٣١٦	قانون مؤقت رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٦٧
٣١٧	نظام رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٦٧
٣٢١	نظام رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٦٧
٣٢٢	نظام رقم ( ١٣ ) لسنة ١٩٦٧
٣٢٦	تصحيح اخطاء

هكذا من الأهل

## نحن محمد بن طه نأب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/١

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الاتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧

## قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيأبلي بالقانون الاصلي ومسا طراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/١١/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة التعاريف التالية الى آخرها :-

وتعني عبارة (العمليات الحربية) الاشتباك المسلح مع العدو برأً وبخراً وجواً ومسا ينجم عنه من استشهاد او فقدان او وقوع في الاسر . او في الاحوال الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء انها على مستوي العمليات الحربية .

وتعني كلمة (الشهيد) الضابط او الفرد الذي يتوفى بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال او متأثراً باصابته بعد نفاذه منه .

وتعني كلمة (المتقصد) الضابط او الفرد الذي لم تثبت وفاته او وجوده على قيد الحياة رسمياً [بشهادة يصدرها القائد العام .

المادة ٣ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي بعد المادة (٢٢) مباشرة :-  
المادة (٢٢) مكررة :-

أ - بالرغم مما ورد في هذا القانون اذا استشهد ضابط او فرد فوراً او فقد او توفي بسبب اصابته اثناء العمليات الحربية خصص لعائلته (٥٠) خمسون بالية من رتبة الشهري الاخير بغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار مدة خدمته .

ب - بالاضافة الى راتب التقاعد الذي يخصص للعائلة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة تعطى العائلة تعويضاً تقديماً يعادل رواتب وعلاوات الضابط او الفرد عن ثمانية عشر شهراً محسوباً على اساس راتبه الاخير على ان لا يقل عن (٤٥٠) ديناراً .

ج - تعطى عائلة المقتود نصف التعويض المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة بعد ثلاثة شهور من تاريخ الفقدان والنصف الاخر بعد ستة شهور الا اذا كان المقتود قد ظهر قبل ذلك على ان تستمر العائلة في تقاضي رواتبه المستحقة طوال مدة فقده .

د - يعتبر المقتود في العمليات الحربية في حكم المستشهد اذا انتضت ستان من تاريخ فقده دون ان تثبت وفاته رسمياً او وجوده على قيد الحياة على ان يبدأ راتب التقاعد الذي تستحقه العائلة من تاريخ الفقد وتسوى الحقة في التقاعدية ويصرف للمستحقين ما قد تجمد من مبالغ على هذا الاساس بعد تنزيل ما صرف لهم من رواتب مؤقتة .

هـ - اذا كان الفردان بسبب الوظيفة يعتبر المقتود بحكم الضابط او الفرد المتقود او المتوفي من جراء قيامه بوظيفته، وتسوى حقوقه التقاعدية بحسب نص المادة (٢٢) من هذا القانون .

و - اذا اتضح ان المقتود موجود على قيد الحياة في غير حالة الامر يوقف صرف الراتب او التقاعد المخصص لعائلته وتسوى حالته في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات العسكرية والحكومية حتى الرجوع عليه بما سبق صرفه .

ز - اذا كان الضابط او الفرد اعزباً او متزوجاً وليس له اولاد يعطى التعويض الى ورثته الشرعيين بموجب الفريضة الشرعية .

ح - اذا انتهت خدمة ضابط او فرد لعجزه عن القيام بواجباته بسبب العمليات الحربية او من جراء قيامه بوظيفته وبدون خطأ منه وتأيد ذلك بقرار من اللجنة الطبية العليا خصص له نصف راتبه الشهري الاخير واذا ظهر بالحساب ان الراتب الذي يستحقه بموجب هذا القانون يزيد عن النصف خصص له الراتب الاكبر مضاعفاً اليه ما يستحقه من راتب اعتلال بموجب الفقرة (ب) من المادة (١١) من هذا القانون وبغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار مدة خدمته كما انه يتمتع بالمعالجة المجانية بالمستشفيات الحكومية والعسكرية مدى الحياة .

ط - يتمتع ابناء المتوفين والمصابين بعاهات تمنعهم من اعالة انفسهم بسبب العمليات الحربية او الوظيفة بالمجاناة الكاملة في جميع مراحل التعليم بمدارس ومعاهد وزارة التربية والتعليم او الجامعات او الكليات او بالمدارس العسكرية الاردنية وذلك اذا ما استوفوا شروط التيد بتلك المدارس والمعاهد والكليات

محمد بن طلال

١٩٦٧/٢/١

وزير الاشغال العامة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الانشاء والتعمير	العدلية	الداخلية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصلي ميرزا	وصلي النل
وزير الشؤون	وزير	وزير الداخلية	وزير التربية والتعليم
الاجتماعية والعمل	الصحة	للشؤون البلدية والقروية	وزير النقل
ذوقان الهنداوي	صالح بوقان	قاسم الرماوي	عبد الوهاب المجاني
وزير	وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير
الزراعة	الاعلام	المالية	المواصلات / برق وبريد
اماعيل حجازي	عبد الحميد شرف		حاتم الزعبي

هكذا من المأهول



## نحى الحسين لله والوفاء لملكنا الملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧

## قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

### الفصل الاول

#### التعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -  
الملكة  
المملكة الأردنية الهاشمية .

الجيش العربي  
جميع التشكيلات والوحدات البرية والبحرية والجوية والقوات الاحتياطية والقوات الاخرى التي تقضي الضرورة انشاءها والتي ترتبط بوزارة الدفاع .  
وزير الدفاع او من ينوبه .

القائد العام  
القائد العام للجيش العربي او نائبه او رئيس هيئة الاركان .  
المديرة  
مديرية التعمية العامة اي الفرع المختص في القيادة العامة للجيش العربي الذي يتولى الاشراف على شؤون القوة الاحتياطية والمكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية طبقاً لاحكام هذا القانون .

المدير  
مدير التعمية العامة .  
ضابط التعمية  
الضابط الذي يمثل المدير في المحافظات والالوية .  
الضابط  
كل من كان حائراً على رتبة ضابط بإرادة ملكية سامية او مرشح ضابط .

الفرد  
كل من كانت رتبته اقل من رتبة ضابط .  
المكلف  
كل اردني ذكر ترتب عليه الخدمة الوطنية الاجبارية بمقتضى هذا القانون .  
الخدمة الوطنية  
هي الخدمة في الجيش العربي على النحو الوارد بهذا القانون .  
مدير الخدمات الطبية  
هو الضابط المعين للاشراف على ادارة الخدمات الطبية الملكية بالجيش العربي .  
اللجنة الطبية  
اية لجنة طبية عسكرية يعينها مدير الخدمات الطبية .  
الابن الوحيد  
هو الذي لا يوجد له اخوة من ابيه .

### الفصل الثاني

#### فرض الخدمة الوطنية الاجبارية وملتها

المادة ٣ - تنرض الخدمة الوطنية الاجبارية على كل اردني اتم الثامنة عشرة ولم يتجاوز الاربعين من عمره .

المادة ٤ - أ - مدة التدريب العسكري تسعون يوماً .

ب - يجوز للقائد العام بعد انتهاء مدة التدريب الحاق من ينسبهم للمدير من المكلفين للخدمة في وحدات الجيش العربي لزيادة تدريبهم العسكري لمدة اخرى لا تزيد على ستة شهور .

ج - تبدأ مدة الخدمة الوطنية الاجبارية اعتباراً من تاريخ التحاق المكلفين بمسكرات التدريب .

### الفصل الثالث

#### الاستثناء من الخدمة الوطنية الاجبارية والاعفاء منها

المادة ٥ - أ - يستثنى من احكام المادة الثالثة من هذا القانون :-

١ - الوزراء وموظفو الحكومة والاعيان والنواب ورؤساء البلديات .

٢ - المستخدمون في الجيش العربي والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني او اية مؤسسة عسكرية اخرى او من سبق لهم الخدمة في احدى هذه المؤسسات مدة لا تقل عن سنة .

٣ - طلبة الكليات والمدارس العسكرية المؤهلة لتخرج الضباط والافراد او المؤسسات ذات النظام العسكري شريطة ان ينهي الطالب دراسته واذا لم ينه دراسته حسب له مدة الدراسة خدمة وطنية اجبارية شريطة ان لا تقل عن سنة .

٤ - رجال الدين بشرط ان يقدموا شهادة من قاضي القضاة او رئيسهم الديني تثبت اشتهاءهم وظيفه دينية .

٥ - من يصدر باستثنائهم قرار من مجلس الوزراء بتنسيب الوزير اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ب - يجوز قبول الذين يتطوعون للخدمة الوطنية الاجبارية ممن ورد ذكرهم في البندين ( ١ و ٤ ) من الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

المادة ٦ - يعفى من الخدمة الوطنية الاجبارية نهائياً : -

أ - من لا تتوفر فيه شروط الياقة الطبية .

ب - من كان لديه عذر مشروع يقبله الوزير بناء على تنسيب المدير مقابل دفع مبلغ مائة دينار اردني على ان يخصص ما يدفع بموجب هذه الفقرة لتعزيز الدفاع عن الخطوط الامامية ولاغراض التعبئة العامة حسب ما يقرره القائد العام .

ج - الابن الوحيد لايه المتوفى او غير النادر نهائياً على الكسب .

د - احد اخوة الضابط او الفرد او المكلف الذي يتوفى بسبب الخدمة او انتهت خدماته بسبب مرض او عاهة نتيجة الخدمة وكان من شأنها ان تجعله عاجزاً عن الكسب .

هـ - احد اخوة الاردني الذي استشهد او اصاب اصابة تعجزه عن الكسب نهائياً بسبب العمليات الحربية .

و - اكبر المستحقين للتجنيد من ابناء الضابط او الفرد او المكلف او الاردني المذكورين بالفترتين ( د و هـ ) السابقتين .

المادة ٧ - أ - يعفى من الخدمة الوطنية الاجبارية مؤقتاً .

١ - الابن الوحيد لايه .

٢ - العائل الوحيد لايه العاجز عن الكسب .

٣ - العائل الوحيد لاختوته الانصارين او اخواته غير المتزوجات .

٤ - العائل الوحيد لاهله اذا كانت ارملة او مطلقة طلاقاً باتناً .

٥ - من كان جميع اخوته مستخدمين في الجيش العربي .

٦ - المكلفون الذين يعملون خارج البلاد عند نفاذ هذا القانون شريطة حصولهم على شهادة اعفاء مؤقتة من الخدمة بصرفها المثلون الدبلوماسيون الاردنيون في الخارج بعد اثبات ذلك وعلى الممثلين اعلام المديرية في كل الاحوال .

ب - اذا كان الاعفاء مؤقتاً زال بزوال اسبابه وتوجب اشعار ضابط التعبئة خلال ( ٣٠ ) يوماً .

ج - يحدد وزير الدفاع شروط العجز عن الكسب النهائي والمؤقت .

## الفصل الرابع

### تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ٨ - أ - تؤجل الخدمة الوطنية الاجبارية لطلاب الجامعات والكليات والمدارس بناء على طلبهم ولحين انتهاء دراستهم .

ب - على عملاء الكليات ومديري المدارس ومن في حكمهم داخل المملكة وممثلي المملكة الدبلوماسيين في الخارج ابلاغ المديرية بانتهاء دراسة الطالب من الكلية او المدرسة التي اجلت خدمته بسبب التحاقه بها .

المادة ٩ - يجوز تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وقت السلم لموظفي ومستخدمي وعمال الشركات والمؤسسات الاهلية شريطة ضمان دعوة هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال بالطريقة التي يتفق عليها مع المدير لتدريبهم .

المادة ١٠ - أ - على المكلفين الذين تنطبق عليهم احكام الفقرات ( ج، د، هـ، و ) من المادة ( ٦ ) والمادة ( ٧ ) ان يتقدموا بكافة المستندات الثبوتية لضباط التعبئة وممثلي المملكة الدبلوماسيين خلال المدة التي تحددها في اعلان الدعوة ولا ينظر في اي طلب بعد انتهاء المدة المقررة .

ب - تشكل لجنة بناء على امر المدير يشترك فيها مندوب عن الامن العام للتحقيق في هذه الطلبات وعليها تقديم توصيها للمدير وله صلاحية البت فيها وتكون قراراته نهائية .

## الفصل الخامس

### تنظيم التدريب

المادة ١١ - تقسم المملكة لاغراض تدريب المكلفين الى مراكز تتبع المديرية تحدد من قبل القائد العام .

المادة ١٢ - يجري تدريب المكلفين في هذه المراكز بالاوقات التي يحددها القائد العام على ان تؤمن الاعاشة واللباس والايواء والخدمات الصحية اللازمة لهم دون مقابل .

المادة ١٣ - يقوم المدير بدعوة المكلفين للاحاقهم في مراكز التدريب بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ١٤ - على كل مكلف بلغ سن الخدمة الوطنية الاجبارية واغفلت دعوته ان يقدم نفسه الى ضابط التعبئة خلال شهر من تاريخ توجيه الدعوة وفقاً للمادة ( ١٣ ) من هذا القانون .

المادة ١٥ - يجوز قبول متطوعين للخدمة الوطنية الاجبارية ممن لا تسري عليهم احكام هذا القانون .

هكذا من الشغل



## الفصل السادس

## الفحص الطبي

المادة ١٦- أ - تقوم اللجان الطبية بتقرير لياقة المكلفين للخدمة .  
ب - ويجوز عند الاقتضاء إعادة فحص المكلفين والمقصود عليهم في المادة (٦) فترة (١) .

المادة ١٧- يحدد مدير الخدمات الطبية الملكية بالإشتراك مع المدير مكان ومواعيد الفحوص الطبية للمكلفين وشروط اللياقة الطبية للخدمة الوطنية الاجبارية .

## الفصل السابع

## التسجيل والصهر

المادة ١٨- أ - يصرف لكل اردني بلغ من السابعة عشرة من عمره بطاقة تسمى (بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية) ويتعين عليه حملها بصفة دائمة ولا يجوز له ان يحصل على اكثر من بطاقة واحدة .

ب - وفي حالة فقدانها او تلفها فعمل صاحبها اعلام ضابط التعبية خلال سبعة ايام من تاريخ فقدان او التلف للحصول على بطاقة جديدة متماثل (٢٥٠٠) نلسا .

المادة ١٩- يحدد المدير نموذج البطاقات والبيانات الواجب تقديمها من الطالب والجهة التي تصدرها ومدة عملها .

المادة ٢٠- على كل اردني اتم السابعة عشرة من عمره ان يقدم نفسه ومعه وثائق اثبات الشخصية الى ضابط التعبية خلال شهر من تاريخ بلوغه تلك السن . وعلى ضابط التعبية بعد التحقق من الوثائق المتقدمة تسليمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وابلاغه بموعد طلبه للفحص الطبي .

المادة ٢١- على كل اردني اعتبارا من تاريخ تسلمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية حتى بلوغه السن المقررة في المادة (٣) اعلام ضابط التعبية عندما يغير محل سكاه من مكان الى آخر .

المادة ٢٢- على دائرة الاحوال المدنية او من يقوم مقامها موافاة المديرية شهريا بكشوفات تحتوي على اسماء جميع المواليد والوفيات الذكور مع التفضيلات المبينة في النموذج المنور .

المادة ٢٣- على المختار والهيئة الاختيارية في كل محلة او قرية مساعدة ضباط التعبية في الامور التالية :  
أ - تنظيم كشوفات باسماء المكلفين الذين تشملهم الدعوة .

ب - تبليغ هؤلاء المكلفين اوقات واماكن التجميع .

ج - تعقيب المتخلفين عن الدعوة .

د - المحافظة على ما يودع اليهم من قتل ضباط ومدربي الخدمة الوطنية الاجبارية من تجهيزات اسلحة ومهمات .

## الفصل الثامن

## انتهاء الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ٢٤- تنتهي مدة الخدمة الوطنية الاجبارية بالاحالة على الاحتياط وتجري هذه الاحالة بالنزل على دفعات وكل من انتهت خدمته استنادا لاحكام هذه المادة يصبح خاضعا لاحكام قانون الترة الاحتياطية رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٧ او اي قانون آخر يحل محله .

المادة ٢٥- يجوز بناء على قرار اللجنة الطبية احالة اي مكلف على الاحتياط اذا فقد لياقته للخدمة كما يجوز اعفاؤه من خدمة الاحتياط للسبب ذاته .

## الفصل التاسع

## احكام عامة

المادة ٢٦- أ - تصدر المديرية الشهادات والبطاقات التالية او اية شهادات اخرى تنبضي الضرورة اصدارها تنفيذا لاغراض هذا القانون .

١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادة (٦) من القانون .

٢ - شهادة الاعفاء المؤقت من الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادة (١/٧) من القانون .

٣ - شهادة تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادتين (١/٨) و (٩) من القانون .

٤ - شهادة خدمة الاحتياط .

٥ - شهادة انتهاء الخدمة الاحتياطية .

٦ - شهادة الخدمة الوطنية الاجبارية .

ب - لا تصرف هذه الشهادات الا بعد اعادة بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٧- لا يسمح للمكلف المعلن عن دعوته بمغادرة البلاد للخارج الا : -

أ - بتصريح صادر عن المديرية او من يقوم مقامها .

ب - او ان يكون بحوزته احدى الوثائق التالية : -

١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية .

٢ - شهادة انتهاء او انتهاء خدمة الاحتياط .

٣ - شهادة انتهاء او انتهاء الخدمة العسكرية للضباط والافراد .

هكذا من الأشهر

المادة ٢٨ - لا يجوز قبول اي طالب باحدى الكليات او المعاهد او المدارس في المملكة او الانتساب اليها او المداومة فيها بعد بلوغه من السابعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملا بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٩ - لا يجوز استخدام اي مكلف بعد اتمام من الثامنة عشرة او ابتائه في وظيفته او عمله او منحه ترخيصا في مزاولة مهنة حرة ما لم يكن حاملا بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وكذلك بالنسبة الى اي من المكلفين الذين تم الاعلان عن دعوتهم ما لم يتلمعوا احدى الشهادات المنصوص عنها في المادة ( ٢٦ ) من هذا القانون .

المادة ٣٠ - أ - يجوز نزل المكلفين للخدمة في الجيش العربي او قوة الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى بناء على طلب المكلف وموافقة الجهات المختصة .

ب - وفي حالة التحاقه لمسكرات التدريب لا يجوز نزاله الا بعد ان ينهي التدريب المنور .

المادة ٣١ - أ - ينق لكل اردني بلغ السابعة عشرة من عمره ان يتقدم بطلب للخدمة في الجيش العربي او الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى شريطة ان يكون حائزا على بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

ب - لا يجوز قبول تجنيد من سبق اعفاؤه من الخدمة الوطنية الاجبارية في الجيش او في قوة الامن العام او اي مؤسسة عسكرية اخرى بسبب عدم اللياقة الطبية واذا وجد لائنا للخدمة وجب الحاقه بالخدمة الوطنية الاجبارية .

ج - على الجهات المختصة اعلام المديرية في حالة الموافقة على طلب تجنيد اي اردني في دواورها .

المادة ٣٢ - يحق للمكلف الذي اتم التدريب او الخدمة الوطنية الاجبارية ان يتقدم للتوظيف في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات العامة والخاصة ويكون له الاولوية في التعيين على غيره من الطالبين والذين يتساوون معه في المؤهلات . واذا كان التعيين بالوظيفة بامتحان مسابقة فيكون للمكلف الاولوية في التعيين على غيره من الناجحين معه .

المادة ٣٣ - يعطى المكلف الذي يشترك في العمليات الحربية ويبل بلاء حسنا فيها الاولوية في التعيين بوظائف الدولة ومصالحها متى كان مستوفيا شروط التعيين شريطة ان يتقدم بطلب خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء مدة خدمته الوطنية الاجبارية .

المادة ٣٤ - على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والمؤسسات العامة اعلام الوزير بالوظائف الشاغرة لديها والمراد املاؤها وذلك قبل عقد امتحان المسابقة او التعيين فيها بمدة شهر على الاقل .

المادة ٣٥ - على الشركات والمؤسسات العامة والخاصة التي يزيد عدد مستخدميها عن عشرة ان تحتفظ لن يجند منهم في الخدمة الوطنية الاجبارية بوظيفته او عمل مماثل لها طيلة مدة وجوده في الخدمة على ان لا تتجاوز ثلا المدة اربعة اشهر .

المادة ٣٦ - يدفع للمستخدم اثناء وجوده في الخدمة الوطنية الاجبارية ما يستحقه من رواتب وعلاوات مع حفظ حقه في الترقية من الجهة التي كان يعمل فيها كما لو كان يؤدي عمله فعلا . وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب له خدمة فعلية عند تسوية حقوقه من حيث المكافأة والتقاعد . وتعتبر هذه المدة قد قضيت بنجاح اذا كان التعيين تحت الاختبار .

المادة ٣٧ - يعاد المستخدم المحتفظ له بالعمل الى عمله اذا تقدم بطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة ويجب اعادته للعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب . واذا أصبح غير لائق بسبب الخدمة فيؤمن له عمل مناسب مثل عمله السابق من حيث المستوى والراتب واذا لم يتقدم المستخدم بطلب في الموعد المحدد او لم ينشر عمله خلال عشرة ايام من تاريخ استلامه الموافقة على اعادته للعمل فيجوز رفض طلب اعادته .

المادة ٣٨ - للفائدة العام او من ينبيه ان ينسب حملة الشهادات العالية ممن تسرى عليهم احكام هذا القانون لدورات ضباط التعزيز للجيش العربي وقتا لاحكام ضباط التعزيز رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ او أي تشريع آخر يعمل محله .

المادة ٣٩ - تحدد الرتب والرواتب التي تمنح للمكلفين في الخدمة الوطنية الاجبارية بنظام خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٤٠ - أ - لغايات هذا القانون تكون شهادة الولادة هي الوثيقة المعتمدة في تقدير عمر المكلف .  
ب - اذا عجز المكلف عن ابراز شهادة الميلاد يجري تقدير سنه من قبل اللجان الطبية وتكون قراراتها نهائية .

### الفصل العاشر

#### العقوبات

المادة ٤١ - تجري محاكمة المكلفين امام المجالس العسكرية المختصة وفق قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ او اي قانون اخر يعمل محله .

المادة ٤٢ - يخضع المكلفون لكافة القوانين والانظمة المعمول بها في الجيش العربي اعتبارا من اليوم المحدد لحضورهم الى مراكز التدريب .

المادة ٤٣ - أ - يصدر المستشار الحقوقي في القيادة العامة للجيش العربي مذكرة توقيف لمدة (١٥) يوما قابلة للتجديد بحق كل من يدعى للخدمة الوطنية الاجبارية ويتخلف عن الحضور ويودع في احد السجون لاتخاذ الاجراء القانوني بحقه .

ب - يصدر المستشار الحقوقي مذكرة توقيف بحق المكلفين اذا ارتكبوا اية جريمة اثناء وجودهم بالخدمة الوطنية الاجبارية وفق احكام القانون .

ج - يمارس مساعدا المستشار الحقوقي في القيادة العامة للجيش العربي والجهات والمسديرة نفس صلاحيات المستشار الحقوقي .

هذا من الأعمال



المادة ٤٤ - كل مكلف دعي للخدمة الوطنية الاجبارية وتختلف عن الحضور في غضون المسلة المعنية في الاعلان يعاقب بالحبس من قبل المجلس العسكري المختص بمدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن خمسين ديناراً او بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٥ - كل مختار او عضو في الهيئة الاختيارية يتهاون في مساعدة السلطات المختصة لتنفيذ احكام هذا القانون يحاكم امام المحاكم النظامية ويعاقب بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اسابيع او بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٦ - مع مراعاة ما ورد بالمادتين (٤٤ و ٤٥) السابقتين والتوانين الخاصة يعاقب كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون بالحبس حتى ثلاثة اشهر او بغرامة حتى مائة دينار او بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٨ - يلغى قانون الخدمة الوطنية الاجبارية المؤقت رقم ( ١٠٢ ) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٧/٢/٨

### الحكومة

وزير الاشغال العامة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الانشاء والتعمير	العدلية	وزير الداخلية بالوكالة
عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصفي التل
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
ذوقان الهنداوي	صالح بركان	قاسم الريماوي
وزير الزراعة	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير المواصلات
اسماعيل حجازي	الاعلام	برق وبويد وزير الخارجية بالوكالة
	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي

### نص محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٤

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ، المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧

### قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٦٧ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للاكبادات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل التريفة على خلاف ذلك :-

الوزارة	وزارة الاقتصاد الوطني .
الوزير	وزير الاقتصاد الوطني .
المدير	مدير التجارة والشركات بوزارة الاقتصاد الوطني .
الوكيل التجاري	الوكيل بالعمولة الوكيل الموزع لحسابه الخاص الوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة .
الوكلاء الآخرون الذين يتعاملون اعمالاً مماثلة بمن فيهم وكلاء الدعاية والاعلان الوسيط التجاري	كل من يتعاطى مهنة التوسط في اجراء الفتود التجارية بين طرفين دون ان يلحق به شيء من تبعاتها .

المادة ٣ - أ - ينحصر تعاطي مهنة الوكالة او الوساطة التجارية بالاشخاص المسجلين كوكلاء او وسطاء تجاريين بموجب احكام هذا القانون .

ب - على كل من يتعاطى مهنة الوكالة التجارية ان يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجل الوكلاء المعد لدى الوزارة .

ج - على كل من يتعاطى مهنة الوساطة التجارية ان يسجل نفسه لممارسة هذه المهنة في سجل الوسطاء المعد لدى الوزارة .

د - يستثنى من احكام الفقرتين السابقتين ( ب و ج ) من يمارسون الوكالات الخفية او يتعاملون وكالة - ساطة تصدير المنتجات الزراعية .

المادة ٤ - يجب ان تتوفر في الوكيل او الوسيط التجاري الشروط التالية :-

أ - اذا كان شخصاً طبيعياً :-

- ١ - ان يكون اردني الجنسية .
- ٢ - ان لا يقل عمره عن عشرين سنة .
- ٣ - ان يتمتع اقامة دائمة في المملكة .
- ٤ - ان يكون له عمل تجاري فيها .
- ٥ - ان يكون مسجلاً في احدى غرف التجارة او الصناعة .

ب - اذا كان شركة عادية :-

ان تكون اردنية واكثرية الشركاء فيها من الاردنيين .

ج - اذا كان شركة مساهمة :-

- ١ - ان تكون اردنية .
- ٢ - ان يكون اكثرية اعضاء مجلس ادارتها او هيئة مديريها من الاردنيين .
- ٣ - ان لا تقل نسبة مساهمة الاردنيين في رأسمالها عن ٦٠٪ ويستثنى من ذلك الشركات التي سجلت قبل نفاذ هذا القانون .

المادة ٥ - يتوجب على كل من يتعاطى مهنة الوكالة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين لتسجيل وكالته متضمنا البيانات التالية :-

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري وعمل اقامته .

ب - اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الموكل وجنسيته واسمها التجاري وعمل اقامته ويرفق بالطلب في هذه الحالة :-

١ - صورة عقد الوكالة يصدق الوكيل نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوكالة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .

٢ - ترجمة لعقد الوكالة اذا كان محرراً بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم بمطابقتها للاصل .

ج - اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٦ - يتوجب على كل من يمارس مهنة الوساطة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين لتسجيل نفسه في سجل الوسطاء التجاريين لدى الوزارة ويجب ان يتضمن البيانات التالية :-

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسم عمله التجاري ومكان اقامته .

ب - اسم الشركة الوسيطة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الوسيط وجنسيته واسم عمله التجاري ومكان اقامته على ان يرفق بالطلب في هذه الحالة :-

١ - صورة عقد الوساطة يصدق الوسيط نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوساطة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .

٢ - ترجمة لعقد الوساطة اذا كان محرراً بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم بمطابقتها للاصل .

ج - اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٧ - يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه واذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مرفوضاً .

المادة ٨ - يشترط في طلب التسجيل اذا كان وكيلاً لشركة او شركات معينة ان يكون مرتبطاً مباشرة بالشركة الموكلة وللاوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

المادة ٩ - يسجل الموظف المختص في الوزارة الطلب في السجل الخاص ويحتفظ بنسخة منه مع الاوراق الثبوتية الاخرى ويعيد الى صاحب العلاقة النسخة الثانية بعد التصديق على انها مطابقة للاصل ويستوفي رسم تسجيل بموجب الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٠ - على الوكيل التجاري ان يتقدم بطلب تسجيل اية تغييرات تتعلق بالبيانات الواردة في الطلب او عقد الوكالة او الشروط المنصوص عليها في المواد ( ٧ و ٤ و ٥ ) وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول التغيير ويعطى الموظف المختص اشعاراً بذلك بعد استيلاء رسم التغيير حسب ماهو مقرر في النظام .

المادة ١١ - على الوكيل التجاري او الوسيط التجاري الاشارة الى رقم تسجيل وكالته او وساطته في جميع مراسلاته ومعاملاته التجارية .

المادة ١٢ - يتوجب على كل مستورد ان يذكر في كافة الملاحظات التي يتقدم بها الى جميع دوائر الدولة بما في ذلك طلبات رخص الاستيراد اسم الوسيط التجاري او الوكيل التجاري او الممثل للشركة او التاجر او المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل الوساطة التجارية او الوكالة التجارية في السجل المختص واذا كان الاستيراد قد تم من قبل المستورد مباشرة فللدائرة المختصة التثبت من ان المصدر لم يدفع او يلتزم بدفع اية عمولة لاي وكيل تجاري او وسيط تجاري .

المادة ١٣ - بعد نفاذ هذا القانون ، لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمسجلة لدى مراقب الشركات ان يتعاطى في المملكة بالإضافة الى اعمالها تمثيل شركات اخرى مؤسسة في الخارج .

هكذا من المأهول



المادة ١٤ - يلغى الوزير تسجيل اي وكيل او وسيط تجاري :-

- أ - اذا فقد او اخل بأحد الشروط الواجب توفرها بموجب هذا القانون .  
ب - يطلب من اية دائرة حكومية مختصة اذا ثبت لها انه ارتكب عن قصد او اشتراك او تدخل في اية مخالفة لاحكام القوانين والانظمة .  
ج - اذا تبين عدم صحة المعلومات المتدعة في طلب التسجيل .

المادة ١٥ - يحق للوكلاء والوسطاء التجاريين المسجلين وفق احكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم شريطة موافقة الوزير على ذلك وتحديد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤنها وشروط الانتساب اليها والرسوم التي تجبها وغير ذلك من الامور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٦ - أ - مع مراعاة الفترة الثانية من هذه المادة ، تكون كافة المعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء التجاريين والوسطاء التجاريين سرية .

ب - يحق لكل ذي مصلحة ان يطلع باشراف الموظف المختص على سجل الوكلاء او الوسطاء التجاريين متابل الرسم المحدد بالنظام .  
اما الاطلاع على ملفات الوكلاء او الوسطاء التجاريين فلا يسمح به لمؤلاء الوكلاء او الوسطاء التجاريين او المقوضين قانونيا بذلك او بناء على طلب من محكمة مختصة .

المادة ١٧ - كل من يخالف احكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن ثلاثمائة دينار .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يصدر من وقت لآخر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٩ - يلغى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٦٥ واي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٧/٢/٤

محمد بن طرول

وزير الاشغال العامة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الانشاء والتعمير	الداخلية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصلي النعل
وزير	وزير	وزير التربية والتعليم
الشؤون الاجتماعية والعمل	الصحة	لشؤون البلدية والقروية
ذوقان الهنداوي	صالح يرقان	قاسم الريماوي
وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير
الزراعة	الإعـيـلام	المواصلات / برق وبريد
امباصل حمجازي	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي

## عن محمد بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٠

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٦٧

## نظام اللجنة الاردنية للتعريب والترجمة والنشر

صادر بمقتضى المادتين ( ٥ فترة ٦ و ٤ ) و ( ١١٧ ) من قانون التربية والتعليم

رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ١١٤ من الدستور

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام اللجنة الاردنية للتعريب والترجمة والنشر لسنة ١٩٦٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الوزير	وزير التربية والتعليم
الوزارة	وزارة التربية والتعليم
اللجنة	اللجنة الاردنية للتعريب والترجمة والنشر .
الكتاب	كل كتاب يترجم او يحرر او يترجم في الاردن بتكليف من اللجنة او بموافقتها على تنبيه .
المكتب الدائم	المكتب الدائم للتعريب المنبثق عن مؤتمر التعريب الذي عقدته الجامعة العربية في الرباط عام ١٩٦١ .
التعريب	ان يستبدل بالمصطلحات الاجنبية المستعملة بمصطلحات عربية في مختلف نواحي الحياة العملية والفنية .
الترجمة	نقل النتائج الفكرية من اللغة العربية اليها .
النشر	عرض مطبوعات اللجنة على الجمهور وبيعها وتوزيعها .
التحقيق	ضبط مادة النتائج الفكرية للتدوين عن طريق دراسة مظاهرها المختلفة ومتابعتها .
الاقتباس	اخذ فكرة يتضمنها كتاب او كتيب ثم التصرف بها واخراجها في قالب جديد .

### الفصل الاول

( تاليف اللجنة ومهامها )

المادة ٣ - تؤلف في الوزارة لجنة باسم « اللجنة الاردنية للتعريب والترجمة والنشر » على النحو الآتي :-

- أ - وزير التربية والتعليم رئيساً .  
ب - وكيل وزارة التربية والتعليم عضواً - وينوب عن الرئيس في حالة غيابه .  
ج - ثلاثة عشر عضواً يعينهم الوزير بناء على تنسيب لجنة التربية والتعليم في الوزارة ، على ان يختار بعضهم ميكروتيرا للجنة .

المادة ٤ - تكون مدة العضوية المنصوص عليها في الفترة (ج) من المادة السابقة سنتين ، على ان يتم التعيين للعضوية الجديدة قبل شهر واحد من تاريخ انتهاء هذه المدة .

المادة ٥ - يشترط في عضو اللجنة ما يلي :

- ١ - ان يكون اردنيا
- ٢ - ويستحسن ان يكون متقنا للغة اجنبية واحدة على الاقل
- ٣ - ان يكون ممن عرف عنهم سعة الاطلاع والتعمق في حقل من حقول المعرفة .
- المادة ٦ - أ - تجتمع اللجنة بدعوة من الوزير مرة واحدة كل شهرين ، وكلما دعت الحاجة .  
ب - يكون اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضر احد عشر عضوا على الاقل من بينهم الرئيس او نائبه .  
ج - تصدر اللجنة قراراتها بالاكثورية المطلقة .
- المادة ٧ - يفقد العضو عضويته في احدى الحالات التالية :

- أ - بالاستقالة
- ب - بغروجه من البلاد في مهمة خارجة عن نطاق اعمال اللجنة تستغرق ستة اشهر او اكثر .
- ج - بتغيبه عن حضور جلستين متواليتين دون عذر تقبله اللجنة .

المادة ٨ - تقوم اللجنة بالمهام التالية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام :

- أ - التعاون مع الاقطار العربية ولاسيا اقطار شمال افريقيا في وضع الفاظ عربية للمصطلحات الاجنبية .
- ب - تبادل الخبرات والمعلومات والمطبوعات وافلام المخطوطات مع مختلف الهيئات العاملة في الترجمة والتعريب وتحقيق الكتب في الاقطار العربية والاجنبية .
- ج - الاهتمام بترجمة ما يجدر ترجمته مما يكتب عن الاردن باللغات الاجنبية .
- د - الاهتمام بترجمة روائع الفكر العربي والعالمي من اللغة العربية والىها
- هـ - الاسهام في تحقيق المخطوطات والكتب العربية النادرة .
- و - اقتباس المؤلفات ذات القيمة .
- ز - تبادل الزيارات لتحقيق اغراض هذا النظام .

المادة ٩ - أ - كل تكليف بتعريب او ترجمة كتاب او تحقيق او اقتباس يتم بقرار من اللجنة تحدد فيه شروط العمل ، على ان يقدم الكتاب الى اللجنة في ثلاثة نسخ .

ب - اذا تقدم صاحب كتاب مترجم او محقق او ممتبس بطلب الى اللجنة لتبني كتابه ونشره على نفقتها انخلت اللجنة التراس الذي تراه مناسبا .

المادة ١٠ - تختار اللجنة لكل كتاب عددا من المراجعين لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة لمراجعته وتقدم تقرير عنه يتضمن :

- ملخصا للكتاب
- ملاحظات عن اسلوبه ومضمونه
- ج - اقتراحات حول ما يراه المراجع من تعديل او تصويب او رفض للكتاب ، وما الى ذلك .

## الفصل الثاني

### الشؤون المالية

المادة ١١ - ترسم اللجنة كل سنة مالية قبل اقرار الموازنة خطة العمل وتوصي برصد المخصصات اللازمة لتنفيذها .

المادة ١٢ - اللجنة مسؤولة عن شراء (حقوق المؤلف) اذا كان الكتاب مترجما او ممتبسا .

المادة ١٣ - تنفق مخصصات اللجنة المرصودة في موازنة الوزارة لتحقيق اغراض هذا النظام بموجب قرارات تتخذها اللجنة ويصدقها الوزير وذلك على الامور التالية :-

- أ - دفع الاشتراك السنوي بالكتاب الدائم .
- ب - نفقات اشتراك اللجنة او مندوبين عنها في الاجتماعات والمؤتمرات التي تدعو ( هي ، او الامانة العامة لجامعة الدول العربية او المكتب الدائم او الجهات ذات الصلة بطبيعة عمل اللجنة ) الى عقدها في اي مكان ، ويكون ذلك وفقا للانظمة المالية .
- ج - نفقات الاعضاء الذين يوفدون لاغراض هذا النظام ويكون ذلك وفقا لنظام الانتقال والسفر .
- د - دفع مكافآت التعريب والكتب التي تترر اللجنة ترجمتها او تحقيقها او اقتباسها والانساق على مراجعتها ونشرها وتوزيعها .
- هـ - دفع مبلغ ثلاثة دنانير لكل عضو عن كل جلسة يحضرها .
- و - اية نفقات اخرى تحتاج اليها اللجنة .

المادة ١٤ - تدفع المكافآت المالية للكتب التي يترر قبولها على الاسس التالية :

أ - الكلمة الواحدة من الاصل عند الترجمة (فلسان) وعند الاقتباس تدفع المكافأة عينها عن صورة الكلمة العربية . واذا كان عدد المكلفين بالعمل في كتاب واحد اكثر من شخص واحد يتسم المبلغ عليهم بنسب متساوية او حسب جهد كل منهم . اما في حالة التحقيق فيترك تقرير المكافأة للجنة على ان لا يقل مقدارها عن (٤) فلسات للكلمة الواحدة .

ب - يعطى للمراجعين مقدار ثلث المكافأة التي يستحقها المترجم او المحقق او الممتبس على ان يتسم المبلغ بينهم بالتساوي .

ج - في حالة اقرار الكتاب يدفع للمترجم او المحقق او الممتبس اربعة اخماس المكافأة المالية المتررة له ، اما الخمس الباقي فيدفع له بعد الانتهاء من طبع الكتاب .

المادة ١٥ - أ - يحق للجنة ان ترفض كتابا سبق ان انخلت قرارا بتكليف شخص او اكثر بترجمته او تحقيقه او اقتباسه على ان يدفع للمكلف ثلث المكافأة المتررة في المادة (١٣) من هذا النظام ويترك للمكلف حق التصرف بكتابه .

ب - يكون قرار الرفض معللا .

المادة ١٦ - تجدر اللجنة المكافأة التي تعطى لمن يكلف بعملية التعريب .

هكذا من المأهول



المادة ١٧ - يصبح الكتاب الذي تقرر له اللجنة وتدفع لصاحبه المكافأة المالية عنه ملكاً للوزارة وتولى اللجنة نشره وتوزيعه بالطرق التي تراها مناسبة وفق احكام هذا النظام . وتعيد طبعه مرة او اكثر حسبما تراه مناسبة .

### الفصل الثالث

#### ( احكام عامه )

المادة ١٨ - مترجم الكتاب أو محققه أو منبته مسؤول عن مراجعة تجارب طباعته والاشراف على اخراجه وتسليم نسخة المطبوعة الى اللجنة دون اجور اضافية وفي حالة تخلفه عن ذلك يكون للجنة الحق في ان تختار لها الغرض شخصاً آخر وتدفع له الخمس المتأخر من المكافأة المقررة لصاحب العمل الاصيل وذلك عن الطبعة الاولى فقط .

المادة ١٩ - يعطى مترجم الكتاب أو محققه أو منبته ثلاثين نسخة منه مجاناً عند الطبعة الاولى . واذا كان عدد المشتركين في الكتاب اكثر من واحد فينال كل منهم خمس عشرة نسخة ويعطى كسل مراجع ست نسخ منه . وفي الطباعات التالية للكتاب يعطى المذكورون اثنا ثلث العدد المنزر .

المادة ٢٠ - تبدي اللجنة من كل كتاب تنشره نسخاً الى مكتبة الوزارة . والى الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية والمكتب الدائم . ومكتبات الجامعة الاردنية وكلياتها ومنظمة اليونسكو وغيرها من الهيئات والمنظمات العربية والاستشرافية والمكتبات العامة المحلية كما ترى ذلك مناسباً .

المادة ٢١ - تحدد اللجنة عدد النسخ المراد طبعها من كل كتاب وتضمن النسخة الواحدة .

المادة ٢٢ - للجنة ان تتفق مع احدى دور النشر على طبع الكتاب ونشره وتوزيعه وفق الشروط التي تحددها .

المادة ٢٣ - للوزير ان يضع التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ غايات هذا النظام .

#### محمد بن طلال

١٩٦٧/٢/١

وزير الاشغال العامة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الانشاء والتعمير	المدلية	الداخلية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصلي ميرزا	وصلي التل
وزير الشؤون	وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير التربية والتعليم
الاجتماعية والعمل	الصحة	البلدية والقروية	وزير النقل
ذوقان الهنداوي	صالح برقان	قاسم الريماوي	عبد الوهاب المجالي
وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير	
الزراعة	الاعلام	المالية	المواصلات / برق ورييد
اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي	

### في محمد بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ( ١٢٠ ) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٦٧

### نظام معدل لنظام البعثات العلمية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام البعثات العلمية لسنة ١٩٦٧ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ١١٥ ) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يابغى ما جاء في المادة ( ٤٧ ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

#### المادة ( ٤٧ ) :-

تسرى احكام هذا النظام على جميع المبعوثين الذين تقرر ايفادهم بموجب أنظمة سابقة اذا كانوا لا يزالون ملتزمين بالخدمة او مطالبين بتنفيذ الالتزامات او لا تزال قضاياهم معلقة ولم تتم تسويتها او تفصل بها المحاكم فيما يتعلق بتقدير قيمة النفقات او بدل الالتزام المطلوب او تحديد مدة البعثة او تحديد مدة الخدمة المطالب بها المبعوث . واما الاجراءات التي تمت والالتزامات التي ترتبت بموجب اية أنظمة سابقة والتي تمت تسويتها او فصلت بها المحاكم واكتسبت الدرجة التقاعدية فتعتبر قانونية نافذة ولا تسري عليها احكام هذا النظام .

١٩٦٧/٢/١

#### محمد بن طلال

وزير الاشغال العامة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الانشاء والتعمير	المدلية	الداخلية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصلي ميرزا	وصلي التل
وزير الشؤون	وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير التربية والتعليم
الاجتماعية والعمل	الصحة	البلدية والقروية	وزير النقل
ذوقان الهنداوي	صالح برقان	قاسم الريماوي	عبد الوهاب المجالي
وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير	
الزراعة	الاعلام	المالية	المواصلات / برق ورييد
اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي	

هكذا من أم محمد

## نص محمد بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٤ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٧

## نظام المياه لبلدية الفحيص

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

—•—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام ( مياه بلدية الفحيص لسنة ١٩٦٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للاعفاذ والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه :-

الماء - الماء المستهلك للاغراض المنزلية بما في ذلك سقي الحدائق المنزلية .

العداد - كل جهاز يستعمل لقياس او تعيين او تنظيم كمية المياه التي تؤخذ من جهاز المياه التابع لمشروع المياه .

المجلس - مجلس بلدية الفحيص

الرئيس - رئيس المجلس

الخنفية العمومية - كل خنفية او نافورة او صمام او اداة اقامتها مصلحة المياه بغية استعمالها في توريد المياه للجمهور او فيما يتعلق بذلك وهي ملك للمجلس .

جهاز المياه - جميع الانابيب والصمامات والصهاريج والخنفيات والوصلات وغير ذلك من الادوات ( ما عدا العدادات ) والموجودة في اي عقار او التي يجري فيها الماء او التي يراد سحب الماء بواسطتها لاي عقار من مشروع المياه وهي ملك المالك او الساكن في ذلك العقار .

مصلحة المياه - الموظفون المعينون للقيام باعمال مشروع المياه والاشراف عليه .

مشروع المياه - جميع الخزانات والاحواض والابار والصهاريج والاقنية والمصافي والانابيب الرئيسية والانابيب الفرعية والخنفيات والصمامات والمضخات والآلات وجميع الانشاءات الاخرى او الادوات المستعملة او المنشأة لخزن المياه او نقلها او توزيعها او قياسها او تنظيفها والتي استعمالها اثناء انشائها المجلس او انشئت بالنيابة عنه والتي هي ملك للمجلس

المادة ٣ - يطبق نموذج خاص بملفات الاشتراك بالمياه من قبل البلدية وتباع النسخة الواحدة بسعر مائة فلس .

المادة ٤ - يترتب على طالب الاشتراك بالمياه ان يقدم طلبا على النموذج المقرر من قبل البلدية كما يترتب عليه التوقيع على عقد الاشتراك الذي يشمل الشروط المفروضة بموجب هذا النظام .

المادة ٥ - بعد ان تجري المعاملات الرسمية اللازمة وحصول الموافقة على الطلب المدرج عليه ملاحظات البلدية من الوجهتين الصحية والفنية يستوفى من طالب الاشتراك بالماء نفقات تاسيس مقدارها خمسمائة فلس .

المادة ٦ - يستوفى من طالب الاشتراك بالماء سلفة متداهها ديناران وتفيد هذه السلفة امانة باسم المشترك حتى نهاية مدة اشتراكه وفي حالة تقصيره عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المتحقق من هذه السلفة وعند انتهاء اشتراكه يرد اليه الباقي او تحصل منه الزيادة المتحققة عليه كما تحصل اموال البلدية .

المادة ٧ - يقوم المشترك بشراء وتركيب وتمديد جميع لوازم التمديدات بما في ذلك العداد وصندوقه من الخط الرئيسي وحتى داخل منزله على حسابه الخاص وكذلك اقامة الاجهزة الخصوصية في منزله او عقاره وتركيبها وصيانتها وفي حالة كسر العداد او عدم صلاحيته يكون المشترك ملزما بتغييره بأخر جديد غير مستعمل توافق عليه البلدية .

المادة ٨ - يكون جميع ما يركب من الانابيب وتوابعها خارج محل المشترك تحت تصرف واشراف البلدية ويعتبر جزءا متسما لشبكة المياه وللبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها او لمصلحة مشتركين آخرين او نقلها من محل لآخر بالشكل الذي تراه البلدية مناسبا مع مراعاة حق مالك الخط الخصوصي ومساهمة المشترك الجديد بالمقسم المستعمل من الخط الفرعي الخصوصي .

المادة ٩ - يبقى العداد ملكا خاصا للمشارك تحت اشراف البلدية وهو ملزم بالمحافظة عليه وعدم العبث به وابقائه صالحا ولا يجوز لغير موظف البلدية المسؤول فتح العداد .

المادة ١٠ - يوضع العداد داخل صندوقه في موقع يعينه موظف البلدية المسؤول كما يعين المكان الملائم لايصال المياه للمشارك ويحظر على المشترك فتح صندوق العداد او التلاعب به .

المادة ١١ - يجوز لاي موظف من موظفي البلدية ان يدخل الى اي عقار لفحص اي انبوب او جهاز من اجل اصلاحه او ازالته وذلك ما بين الساعة السادسة صباحا حتى الثامنة مساء بعد اعلام ساكن العقار وكل من يعترض او يعيق الموظف المذكور عن القيام بهذا الواجب يعاقب بنسب العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ١٢ - تقاس المياه المستهلكة من قبل المشترك بواسطة العداد المخصص لهذه الغاية .

المادة ١٣ - تستوفي البلدية من المشترك بالماء الثمن حسب التعرفة التالية :-

أ - ثمانون فلسا عن كل متر مكعب من الماء شهريا حتى ( ٤ ) امتار .

ب - خمسون فلسا عن كل متر مكعب يزيد على ذلك حتى ( ٢٥ ) مترا مكعبا شهريا .

ج - مائة فلس عن كل متر مكعب يزيد على ( ٢٥ ) مترا مكعبا شهريا .



المادة ١٤ - تزود البلدية المشتركين بالمياه من مياه خزان العاللي ومن حصة بلدية الفحيص من مياه مشروع بلدية صويلح المثبتة بالاتفاقية المعقودة بين البلديتين دون تمييز بالسعر بين المشتركين.

المادة ١٥ - يحق للمجلس البلدي اقامة حفريات خاصة للبلدية في الامكنة التي يراها المجلس مناسبة لبيع المياه المحتاجين بالامتنار المكعبة وينفس الاسعار المدرجة في المادة ( ١٣ ) .

المادة ١٦ - يجوز للمجلس البلدي اعفاء او تخفيض اسعار ما تستهلكه اماكن العبادة والاقواف والاماكن السياحية والمصايف من اثمان المياه وذلك بقرار من المجلس البلدي على ان يكون الاستهلاك لغاية هذه الاماكن وليس للتجاوزة او للتأجير .

المادة ١٧ - يجري قراءة العداد من قبل البلدية ومحاسبة المشترك واستيفاء ما يتخلف عليه وذلك مرة كل ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ الاشتراك ثم يضاف مبلغ خمسين فلساً رسماً لتراءة العداد الفصلية .

المادة ١٨ - للبلدية الحق في قطع المياه عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية : -

أ - اذا لم يسدد المشترك جميع ما يتخلف عليه عند قراءة العداد الفصلية .

ب - اذا خالف الشؤون الصحية .

ج - عند حدوث اي خلل بالعداد والى ان يتم اصلاحه او تجديده على الا تتجاوز مدة قطع المياه عن المشترك اسبوعاً واحداً .

د - اذا خالف المشترك اي شرط من الشروط المنقح عليها مع البلدية

هـ - اذا عبت المشترك بعداد الماء او بالاختتام او بالتعميدات التي توصله بالشبكة الرئيسية بدون اذن مسبق من البلدية .

و - اذا منع المشترك موظف البلدية من اداء واجبه حسب مواد هذا النظام .

المادة ١٩ - يدفع المشترك للبلدية خمسمائة فلس عند طلب اعسادة وصل الانابيب المقصولة لاي سبب من الاسباب المذكورة في المادة ( ١٨ ) ما عدا عند اصلاح العداد .

المادة ٢٠ - يحظر على اي شخص عمل ما يلي : -

أ - ان يطرح او يتسبب او يسمح بطرح او دخول اي حيوان او مواد الى او بالقرب من انشاءات البلدية او يجرم اي جزء من مشروعها .

ب - ان يفتح او يعلق بوحدة غير مشروع اي قفل او حنيفة او صمام او محبس او تعميدات تخص انشاءات مشروع المياه .

ج - ان يقوم بأي عمل من شأنه ان يتسبب تلوث المياه او اعاقه مجراها .

د - ان يقوم بالاعتداء على خطوط المياه او فصل او ابطال المياه الى اي مكان بدون اذن مسبق من البلدية وبموافقتها .

هـ - كل من ثبت ادانته بالتياح بانحد هذه الاعمال يعاقب وفق المادة ( ٢٨ ) من هذا النظام .

المادة ٢١ - يجوز للمجلس البلدي اذا توفرت المياه ان يسمح بتعميدتها الى الساكنين خارج حدود البلدية على حسابهم الخاص وذلك بعد اخذ موافقة المجلس البلدي على ان يتسوفي اثمان المياه المستهلكة وفق شروط هذا النظام .

المادة ٢٢ - لا يحق للمشارك السباح لغيره بالاشتراك معه بالمياه بنفس العداد .

المادة ٢٣ - يجوز لاي مشترك ان يقدم طلباً للبلدية بانهاء اشتراكه وقطع المياه عنه وذلك بعد استيفاء ما يتخلف عليه حتى تاريخ القطع .

المادة ٢٤ - يعتبر ما يسجله العداد دليلاً على صحة كمية المياه المستهلكة فاذا شك المستهلك في صحة سير العداد فعليه ان يقدم للبلدية طلباً خطياً بذلك ليوم موظف البلدية المسؤول بفحصه ويتوجب على المستدعي دفع مائة وخمسين فلساً لغاء فحص العداد ويرد اليه هذا المبلغ اذا ما اتضح ان العداد غير مضبوط فعلاً ولم يكن الخلل نتيجة للعبث به . وبالعكس ذلك يصبح المبلغ للبلدية ويعتبر من وارداتها .

المادة ٢٥ - الرئيس الحق في تقدير الكمية المستهلكة من مقطوعة المياه خلال المدة التي يظهر فيها ان خلافاً قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكثر او اقل من الكمية المستهلكة المعتادة ويبين التقدير بالنسبة للمدة الماثلة سابقاً اذا كان المستهلك مشتركاً او بتقدير الكمية بالنسبة لعدد افراد العائلة ويكون هذا التقدير قطعياً .

المادة ٢٦ - بعد تسديد ما يطلب من اي مشترك من رسوم للبلدية يجوز له تحويل اشتراكه لشخص آخر بطلب خطي توافق عليه البلدية يلتزم بموجبه المشترك الجديد بكل الشروط المطلوبة من المشترك العادي .

المادة ٢٧ - كل من اخذ ماء من شبكة مياه البلدية او التعميدات المرغوبة بها بصورة غير مشروعة او بقصد السرقة يعاقب وفقاً لقانون العقوبات في المحاكم النظامية .

المادة ٢٨ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب عند ادانته بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .

محمد بن طلال

١٩٦٧/٢/٤

وزير الاشغال العامة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الانشاء والتعمير	الداخلية	الداخلية	وزير الخارجية بالوكالة
سمعان داود			وصفي التل
وزير الشؤون	وزير	وزير الداخلية	وزير التربية والتعليم
الاجتماعية والعمل	الصحة	الشؤون البلدية والتربية	وزير النقل
ذوقان الهنداوي	صالح برقان	قاسم الريماوي	عبد الوهاب المجالي
وزير	وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير
الزراعة	الاعلام	المالية	المواصلات / برق وبريد
اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف		

هكذا من المثل